العراق في مهب التفتيت !!

محمد سليم وهبه/استاذ في الجامعة اللبنانية

حروب التفتيت والتجزئة فيما يسمى الشرق الاوسط الجديد لاعداء صياغة الوطن العربي بشكل يبقى في صراعات دائمة، فلا تقوم له قائمة.

تأخذ الأبعاد السياسية للأحداث والتطورات الكبرى لما يحدث في العراق مواقع الصدارة ، ولكن في النهاية تتراجع السياسة ليحل محلها الاقتصاد وذلك لأن السياسة وسيلة ولكن الاقتصاد غاية والغاية الأولى من السياسة والاقتصاد هي رفاهية وسعادة الشعوب فقد تحمل ومازال الاقتصاد العراقي يتحمل ضريبة السياسة العراقية طوال العقود الماضية حيث تعرض هذا الاقتصاد لحربين مدمرتين وحصار طويل ويستعد لتحمل أعباء الحرب التي بدأت في 20 مارس 2003 وهي أشد دمارا من سابقتيها.

تشكل رغبة الامارات الأمريكية المتعاقبة في السيطرة على النفط في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى المنطلق الأساسي لنشر القواعد العسكرية الأمريكية في هذه البلدان، والإطاحة بالنظم الوطنية التي لا تروق للولايات المتحدة.

البعد الاقتصادي وضمان المصالح الأمريكية الاقتصادية بالسيطرة على النفط وأمواله في المنطقتين هو الذي أدى إلى اندلاع الحروب الأمريكية العدوانية على أفغانستان ولبنان والعراق وليبيا.

فالمخططون الاقتصاديون في الولايات المتحدة يرون أن الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في المنطقة ستجنّب الولايات المتحدة الأزمات الاقتصادية الحادة في الحاضر والمستقبل، وتجعلها قادرة على التحكم في اقتصادات أوروبا واليابان، لذلك أطلقت أوساط واسعة من الشعب الأمريكي وشعوب العالم على الحربين في العراق وليبيا حربا من أجل النفط.

ولكي تضمن الولايات المتحدة تأييد الكونغرس قررت العمل بالتعاون مع إسرائيل لخلق الفلاقل والاضطرابات في تعبير الفوضى الخلاقة التي بشر بها في لبنان وسورية وإثارة الفتنة بالنفط والبترول اليوم للسيطرة على البحر الأحمر وباب المندب وخليج العقبة والتحكم بحصة مصر من مياه النيل والمقاومة عليها لإيصال مياه النيل إلى النقب.

النظام العراقي السابق رغم كل مساوئه وجرائمه بحق شعبه والمخاطر التي سببها لجيرانه خلال فترة طويلة، لم يكن يشكل خطرا فعليا على أمن الولايات المتحدة، كما أن امكانية تهديده لجيرانه تراجعت كثيرا.

لقد كانت الحرب على العراق، حربا من أجل التحكم بأسعار النفط، فيما يطلق عليه مفهوم البترودولار، والذي يتلخص في انه القسم الاكبر من عائدات النفط التي تودع في مصارف نفس الدول التي اشترته، وهو أصل ما يسمى الصناديق السيادية، وتدار هذه الصناديق على شكل محفظة استثمارية موزعة إلى أسهم وسندات ومعادن ثمينة، وتبلغ تقديرات حجم الصناديق السيادية لدول الخليج في نهاية 2008 بحوالي تريليون و 200 مليار دولار امريكي.

فالبترودولار هو الدولار النفطي الخارج عن طوع السيادة والقرار الوطني المستقل، والدول التي تتحكم بطريقة استخدام عائداتها النفطية كما تشاء، مثل فنزويلا وروسيا، وايران لا يشار لعائداتها من النفط كبترودولار.

الأمر لا يتعلق بالسياسة، بل له أبعاد مالية واقتصادية. فالدول التي تحاول استخدام عائداتها النفطية من بيع النفط بشكل يتعارض مع مصلحة المصارف والشركات الغربية الكبرى تدخل في صراع مرير مع العالم الرأسمالي فيهدد استقلالها وسيادتها.

الامثلة عديدة ليس اخرها ليبيا. وقدى محاولتها استخدام عائداتها النفطية لتأسيس صندوق نقد أفريقي يكون بديلاً لصندوق النقد الدولي كانت النتيجة حرب أهلية انهت النظام وفهدد وحدة الاراضي الليبية.

أحد الأسباب المعلنة على العراق هو حين اصدر عام 2000 على تقاضي ثمن نفطه بالبورو، وأحد أهم القرارات التي اتخذها الاحتلال الامريكي بعد سيطرته على العراق كان تقاضي ثمن النفط العراقي بالدولار.

من أجل ان يبقى الدولار هو العملة الرئيسية التي يتم التعامل بها في أسواق النفط، وقد برزت هذه المهمة بصورة خاصة مع دخول البورو السوق النفطية، مناطسا للدولار مهددا مكانته، فعملت واشنطن على أن تفرض بقوة السلاح ما عجزت عن القيام به في السوق المالية. بهذا المعنى وحسب رأي البعض، تبدو هذه الحرب تأكيدا لضعف الولايات المتحدة أكثر مما هي اثبات لقوتها(!) إنها تعبر عن مفارقة تعكس وضع القوة العظمى الأمريكية اليوم: فهذه القوة التي لا مثيل لها من الناحية العسكرية، تعاني من اهتزاز مكانة عملتها، رغم أنها لا تزال تمثل حتى الآن وسيلة التعامل الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية. فظهور اليورو على الساحة الدولية أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للدولار، وفي الوقت نفسه الى اهتزاز بنية عالم الأحادية الفطية بعض الشيء.

وبهذا المعنى فان هذه الحرب، على حد قول الباحث الأميركي كلارك (W.Clark) ماهي الا محاولة استباقية للشروع بانتاج النفط بمقادير تفوق الحصص التي حددتها منظمة الأوبيك وسيؤدي ذلك الى انخفاض كبير في أسعار النفط، والى فقدان الأوبيك امكانية التحكم بها. لقد وضع المحافظون الجدد امام أنفسهم هدفا جريئا على نحو غير معتاد. فالحرب على الارهاب ليست سوى ذريعة لانجاز عملية فرض السيطرة على قرارات الأوبيك، وبذلك يتم درء أي محاولة لتسعير النفط باليورو.

إن 80% من الصفقات التجارية الدولية تتم اليوم بالدولار، كما ان 60% من الاحتياطي العالمي من العملات هي ايضا بالدولار، وهي اعتبارات حددتها واشنطن وتحصل عليها منذ عام 1973 من العالم كله، لقاء ضمانها للاستقرار المالي فيه، ولذلك هي واحدة من أهم دعائم الامبراطورية الامبركية.

لقد بدا اللجوء الى اليورو امرا مغريا بالنسبة لبعض الدول، خصوصا مع تعزز وضعه، ففي عام 2002 وحده ارتفعت قيمة العملة الأوروبية مقابل الدولار بنسبة 17% وقررت بلدان كالصين وروسيا وفنزويلا والبرازيل، القيام بخطوة باتجاه اليورو، فدفعت غاليا ثمن جرأتها هذه فوجهت اليها اتهامات عديدة وخطيرة، تراوحت بين الفساد ومعارضة حكم دكتاتوري وانتاج أسلحة كيماوية وما شابه من الاتهامات الجاهزة في جعبة المدعي العام الاميركي، ولا تزال ماثلة للعيان نتائج الحملة المنظمة التي تعرض لها الرئيس الفنزويلي شافيز وادارته، والتي ضربت قطاع النفط الفنزويلي وعطلته لفترة معينة، وكادت تزج البلاد في أتون حرب أهلية.

إن أختيار العراق هدفا، المقصود منه التطبيق الأمثل لقدرة النظام العالمي للتعامل مع الدولة المتفوقة، ولا سيما تلك التي تقع في مراكز الثقل من العالم، أذ أن العراق يشكل منطقة إستراتيجية مفصلية هامة تربط ما بين دول الخليج العربي وتركيا، وهو الأقرب إلى دول أسيا الوسطى، ويمتلك الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا، وهذا يعني أحتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، ويحد من أمتداد نفوذ كل من روسيا الأتحادية والصين، كما يحد من أنتشار المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

نظرة سريعة الى عناصر القوة الكامنة في الاقتصاد العراقي تدرك لما اصبح الوجهة الاساسية للتفتيت بعد ليبيا، حيث يلاحظ مدى قوة المؤشرات الكلية الدالة على ضخامة وتنوع هذه العناصر وأهمها:

1. امتلاك العراق لثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم مع تمتع هذا النفط بانخفاض تكلفة استخراجه وارتفاع مرجة جودته مقارنة بغيره من الدول النفطية بما فيها المملكة العربية السعودية.

2. توفر الموارد المائية والأراضي الزراعية في العراق حيث تبلغ الأراضي المروية 255 ألف كيلو متر مربع ويساهم نهرا دجلة والفرات في ري ثلثي الأرضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ 12% من إجمالي المساحة الكلية وهو ما جعل العراق في الماضي مصدرا للحبوب والخضر والفاكهة واللحوم هذا إلى جانب توفر قطاع من الغابات المنتجة للأخشاب ومناطق للأعوار المنتجة للأسماك.

3. تسام الانتاج في الاقتصاد العراقي بالتنوع حيث لم تكن العراق تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي فلم تتجاوز مساهمة النفط سوى 45% من إجمالي هذا الناتج قبل الحرب مع إيران ولم تعتمد الدولة على الواردات بصورة كبيرة لأن الصناعة المحلية رغم تأميمها بصورة شاملة عام 1964 الا أنها نجحت في تغطية نسبة عالية من الاحتياجات الاستهلاكية المحلية.

4. تمتع العراق بقوى عاملة شابة وصلت إلى 45 مليون في عام 1989 ووصول معدل النمو في الناتج القومي قبل حرب الخليج الثانية إلى حوالي 15% ووصول متوسط دخل الفرد إلى حوالي 3200 دولار في أوائل

عام 1990 وعدم وجود ديون خارجية مستحقة على الدولة بل بالعكس كانت العراق دائنة في بعض الأحوال.

يضاف الى ذلك الغاز الطبيعي ويركز عليه العالم مونه الوقود الانظف والاقل اصدارا للانبعاثات، وهو مصدر مهم للطاقة الحرارية والميكانيكية والكهربائية في قطاعات النقل والصناعة والكهرباء والاسكان. حيث يبلغ الاحتياطي العراقي المؤكد من الغاز الطبيعي 3170 مليار متر مكعب عام 2009 وهو لم يتغير منذ عام 2000 . محتلا بذلك المرتبة الخامسة عربيا وبنسبة مؤية قدرها 6% من الاحتياطي العربي و 3.4% من احتياطي الأوبك و 1.7% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في العام ذاته.

أما بخوص إمكانيات العراق الغازية المحتملة وغير المكتشفة فهي تبدو كبيرة جدا وتقدر بحوالي 332 تريليون قدم مكعب (9.3 تريليون متر مكعب). بمُعتقد أن 164 تريليون قدم مكعب (4.6 تريليون متر مكعب).

أحداث العراق سيكون لها تداعيات كبيرة فمع تفاقم الوضع في العراق قفز سعر برميل النفط ليصل إلى 110 دولارات في السوق الدولية، وفي حال توسع هذا الصراع ودخول إيران كطرف بشكل مباشر، فمن المتوقع أن تشهد أسعار النفط المزيد من الارتفاع، وهو ما سيساعد على تزايد معدلات التضخم إقليميا وعالميا. لكن ذلك سوف يتوقف على البعد الزمني للصراع الدائر في العراق، وقدرة أحد الأطراف المتنازعة على حسم الصراع لصالحها، وما لم يحدث هذا فسوف تتزايد أسعار النفط.

وسوف يكون لأحداث العراق وتداعياتها أثار بعضها ايجابي والأخر سلبي على دول الجوار، وكذلك على خريطة الحسابات الإقليمية والدولية بالمنطقة، كما قد يؤدي الصراع داخل العراق الى تركيز الفصائل المختلفة على منابع النفط، من أجل السيطرة عليها، وتوجيه عوائدها لصالح مشروع كل فصيل، وهو ما سيخلق واقعًا اقتصاديًا مؤلمًا للعراق والوصول لتفتيته إلى المخطط القديم بوجود ثلاث دول: واحدة للسنة، وثانية للشيعة، وثالثة للأكراد، ومع ما يتضمنه من عمليات تهجير متبادل، بالإضافة الى ان الدولة السنية رغم امتداداتها سيظل المنطقة في نار مستعرة خاصة اذا ثبتت الفكر التكفيري، مخطط بناء دولة كردستان الكبرى يمكن أن يشعل المنطقة في حروب طويلة. حيث ينبع من جبال "كردستان الكبرى" أربعة أنهار كبيرة منها الفرات ودجلة. وتعد المناطق الكردية التابعة لتركيا غنية بالنحاس، وبدون واجهة بحرية. وبمحيط اقليمي معاد بالجمل، يمكن أن نقول إن وصفة هذا الكيان تفتقد عوامل أساسية للصمود والبقاء.

مع تفتيت العراق فان ثروات العرب النفطية ستبقى تحت تهديد أطماع الجيران والمليشيات المسلحة، وترى الأهمية الأولى هي في الحفاظ على عدم تجزئة الواقع العربي بدءا بالعراق، فدون امن وامان لا يمكن النظر الى الاقتصاد، وعلى الولايات المتحدة ان تعلم ان عجلة التاريخ في دورانها لا يمكن ان تبقي التسعير في مكانه وان انتقال تسعير المواد الأولية إلى العملة الأوروبية ليس سوى مسألة وقت، اذ يوسع واشنطن إعاقة الثنائية النفطية النقدية، ولكنها لن تكون قادرة على منعها في نهاية المطاف. هذا ما يقوله المنطق الاقتصادي.